٧

علم علل الحديث

• العلل

جمع علَّة، والعِلَّة بالكسر: المرض، يقال: علَّ يَعلُّ، واعتلَّ، وأعلَّه الله تعالى فهو مُعَلٌّ وعليل -ولا تقل: معلول، والمتكلمون يقولونها[١]. ووقع فى عبارة أهل الحديث: هذا حديث معلول، وفى تقريب النواوى: النوع الثامن عشر من أنواع الحديث المعلل، ويسمونه المعلول، وهو لحن، قال السيوطى: لأن اسم المفعول من أعَلَّ الرباعى لا يأتى على مفعول، بل والأجود فيه معل بلام واحدة، لأنه مفعول أعَلَّ قياسًا، وأما معلَّل فمفعول علَّل، وهو لغة بمعنى ألهاه بالشىء وشغله[٢].

• والعلَّة فى اصطلاح المحدِّثين

سبب غامض خفى يقدح فى الحديث مع ظهور السلامة منه.

وعلم علل الحديث: هو العلم الذى يُبحث فيه عن الأسباب الخفية الغامضة التى تقدح فى الحديث. كوصل منقطع، أو رفع موقوف، أو دخول حديث فى حديث، أو وضع سند لمتن ليس له، أو نحو ذلك.

وهو فن خفى على كثير من علماء الحديث، وهو من أدق فنون الحديث وأعوصها، بل هو رأس علومه وأشرفها، ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، قال ابن كثير: «وإنما يهتدى إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقَّاد منم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه، كما يميِّز

(١) القاموس المحيط، مادة «عل».

(٢) تدريب الراوى ص ١٦٠.

الصيرفى البصير بصناعته بين الجياد والزيوف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طُرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التى لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس.

فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوَّة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادة باطلة، أو مجازفة، أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة.

وقد يكون التعليل مستفادًا من الإسناد، وبسط أمثلة ذلك يطول جداً، وإنما يظهر بالعمل[1].

وقد عنى نفر من علماء الحديث بهذا العلم، وبذلوا جهدهم فيه، واحتسبوا ذلك قُربة إلى الله تعالى، مع وعورة المسلك، وحاجته إلى الحاذق الماهر المتقن.

عن عبد الرحمن بن مهدى قال: «لأن أعرف علَّة حديث هو عندى، أحب إلىَّ من أن أكتب حديثًا ليس عندى».

وقال: «معرفة الحديث إلهام».

وعن ابن أبى حاتم الرازى قال: «سمعتُ أبى يقول: مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار، وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم»[2].

والطريق إلى معرفة العلل جمع طرق الحديث، والنظر فى اختلاف رواته، وفى ضبطهم وإتقانهم، فيقع فى نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معتل، ويغلب على ظنه، فيحكم بعدم صحته، أو يتردد فيتوقف فيه.

وربما تقصر عبارته عن إقامة الحُجَّة على دعواه، قيل لعبد الرحمن بن مهدى: «إنك تقول للشىء: هذا صحيح، وهذا لم يثبت، فعمَّن تقول ذلك؟ فقال: أرأيتَ لو أتيتَ الناقد فأريته دراهمك، فقال: هذا جيد، وهذا بهرج، أكنت تسأل

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٦٤.

(٢) علل الحديث، تأليف الإمام أبى محمد عبد الرحمن الرازى الحافظ ابن الإمام أبى حاتم محمد بن إدريس (ت ٣٢٧هـ) المطبعة السلفية ومكتبتها، طُبع على نفقة الشيخ محمد نصيف: ١/ ١٠.

عن ذلك. أو تُسلِّم له الأمر؟ قال: بل أسلم له الأمر، قال: فهذا كذلك، بطول المجالسة والمناظرة والخبرة»[1].

وسئل أبو زرعة: «ما الحُجَّة فى تعليلكم الحديث؟ قال: الحُجَّة أن تسألنى عن حديث له علَّة فأذكر علَّته، ثم تقصد ابن دارة -يعنى محمد بن مسلم بن دارة- تسأله عنه، ولا تخبره بأنك قد سألتنى عنه، فيذكر علَّته، ثم تقصد أبا حاتم الرازى، فيعلِّله، ثم تميِّز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدتَ بيننا خلافًا فى علَّته فاعلم أن كُلاًّ منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، ففعل الرجل، فاتفقت كلمتهم، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام»[2].

وتجد الكلام على عِلل الأحاديث مفرَّقًا فى كتب كثيرة من أهمها:

«نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية» للحافظ الزيلعى.

و«التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر.

و«فتح البارى شرح صحيح البخارى» لابن حجر كذلك.

و«نيل الأوطار» للشوكانى.

و«المحلى» لابن حزم الظاهرى.

و«تهذيب سنن أبى داود» للعلاَّمة المحقق ابن قيم الجوزية.

• أشهر ما صُنِّف فى عِلل الحديث

أفرد بعض العلماء عِلل الحديث بالتصنيف، فمنهم مَن صنَّف العلل على الأبواب الفقهية، ومنهم من صنَّفها على المسانيد، والغالب على منهج كتب العلل أن يسأل الشيخ عن حديث من طرق معيَّنة، فيذكر الخطأ فى سنده، أو فى متنه،

(١) تدريب الراوى ص ١٦٢، والدرهم البهرج: الرديء من الفضة.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١١٣.

أو فيهما، وقد يذكر بعض الطرق الصحيحة، ويعتمد عليها فى بيان علّة الحديث المسئول عنه، ويُعرِّف أحيانًا ببعض الرواة، ويُبيِّن أحوالهم قوة وضعفًا، وحفظًا وضبطًا، ولهذا أطلق بعض المصنِّفين على كتبهم اسم «التاريخ والعِلل» أو «الرجال والعِلل».

• ومن هذه المصنَّفات

١- كتاب «التاريخ والعِلل» للإمام الحافظ يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) وقد طُبع بعنوان «عِلل الحديث ومعرفة الرجال» وحقَّقه وعلَّق عليه الدكتور عبد المعطى أمين قلعجى، الناشر: دار الوعى- حلب.

٢- كتاب «عِلل الحديث» للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ويوجد منه جزء مخطوط.

٣- كتاب «المسند المُعلَّل» للحافظ يعقوب بن شيبة السدوسى البصرى (ت٢٦٢هـ) وقد طبع الموجود منه.

٤- كتاب «العِلل» للإمام محمد بن عيسى الترمذى (ت ٢٧٩هـ).

٥- كتاب «عِلل الحديث» للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى (ت ٣٢٧هـ) طُبع على نفقة الشيخ محمد النصيف -المطبعة السَلفية ومكتبتها فى جزءين.

٦- كتاب «العِلل الواردة فى الأحاديث النبوية» للإمام الحافظ علىّ بن عمر الدارقطنى (ت ٣٨٥هـ) وتوجد منه نسخ مخطوطة.

• مواطن العِلَّة وأمثلة عليها

العِلَّة فى الحديث قد تكون بالإرسال فى الموصول، أو الوقف فى المرفوع، أو بدخول حديث فى حديث، أو وهم واهم، أو غير ذلك مما يتبين للعارف بهذا الشأن من جمع الطُرق ومقارنتها، ومن قرائن تنضم إلى ذلك.

وقد قسَّم الحاكم فى كتابه «علوم الحديث» أجناس العِلل إلى عشرة أجناس، نقلها بأمثلتها السيوطى فى «تدريب الراوى» وجماع ذلك: أن تكون العِلَّة فى السند وحده، أو فى المتن وحده، أو فى السند والمتن معًا.

١- مثال العِلَّة فى السند وحده: الحديث الذى رواه يعلى بن عبيد الطنافسى، عن سفيان الثورى، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ قال: **«البيِّعان بالخيار»**... الحديث.

فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معل، وإسناده غير صحيح، والمتن صحيح على كل حال، فإن يعلى بن عبيد غلط على سفيان فى قوله: «عمرو بن دينار» إنما صوابه: «عبد الله بن دينار» وهكذا رواه الأئمة الحفَّاظ من أصحاب سفيان الثورى، كأبى نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن يوسف الفريابى، ومخلد بن يزيد، وغيرهم، رووه عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، لا عن عمرو بن دينار عن ابن عمر[١].

وعن ابن أبى حاتم قال: سألت أبى وأبا زرعة عن حديث رواه عبيدة بن الأسود، عن القاسم بن الوليد، عن قتادة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ فى المسح على الخفين: قال: هو خطأ، إنما هو عن موسى بن سلمة، عن ابن عباس موقوف[٢].

٢- ومثال العِلَّة فى المتن وحده: الحديث الذى أخرجه مسلم فى صحيحه من رواية الوليد بن مسلم: «حدَّثنا الأوزاعى، عن قتادة، أنه كتب إليه يخبره عن أنس ابن مالك، أنه حدّثه قال: صليتُ خلف النبى ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الفاتحة: ٢] لا يذكرون ﴿**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾ [الفاتحة: ١] فى أول قراءة ولا فى آخرها.

---

(١) تدريب الراوى ص ١٥٩ وما بعدها.

(٢) علل الحديث لابن أبى حاتم: ١/ ١٧.

ثم رواه مسلم أيضًا من رواية الوليد عن الأوزاعى، أخبرنى إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة، أنه سمع أنسًا يذكر ذلك.

قال ابن الصلاح فى كتاب «علوم الحديث»: فعلَّل قوم رواية اللفظ المذكور -يعنى التصريح بنفى قراءة البسملة- لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: «فكانوا يستفتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذى اتفق البخارى ومسلم على إخراجه فى الصحيح، ورأوا أن مَن رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذى وقع له، ففهم من قوله: كانوا يستفتحون بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على ما فهم، وأخطأ، لأن معناه أن السورة التى كانوا يفتتحون بها من السور هى الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر التسمية، وانضم إلى ذلك أمور: منها أنه ثبت عن أنس أنه سُئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ شيئًا عن رسول الله ﷺ[1].

٢- ومثال العِلَّة فى السند والمتن معًا: ما رواه بقية عن يونس، عن الزهرى، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ قال: «**مَنْ أدرك ركعةً من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك**» قال أبو حاتم الرازى: هذا خطأ المتن والإسناد، إنما هو الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ: «مَنْ أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها، وأما قوله: «من صلاة الجمعة» فليس هذا فى الحديث، فوهم فى كليهما»[2].

❁❁❁

(١) تدريب الراوى ص ١٦٤.

(٢) علل الحديث لابن أبى حاتم: ١/ ١٧٢.